14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
السبت 26 يناير 2013 العدد 15673
4

إشراف/ أمل حزام

الرئاسة المصرية تؤكد قرب تنفيذ مشروع الجسر البري مع السعودية

■ القاهرة /متابعات:

أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية الدكتور ياسر علي، أن الرئيس المصري محمد مرسي ناقش مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية إنشاء جسر بري يربط بين مصر والسعودية.

وأوضح أن المشروع لاقى قبولا من الجانب السعودي، مما يؤكد اقتراب البدء في تنفيذه، خاصة في ظل وجود الإرادة السياسية من الجانبين لتفعيل المشروع.

وأضاف علي، في تصريحات صحفية مساء أمس، أن مرسي حرص على مناقشة مشكلات المستثمرين السعوديين في مصر واستعراض الحلول التي توصلت إليها الحكومة المصرية لتسهيل الاستثمار السعودي في مصر وزيادة نسبته في المرحلة القادمة.

وفي السياق ذاته، دعا الرئيس محمد مرسي رجال الأعمال السعوديين إلى التعاون مع نظرائهم المصريين لتمويل وإقامة جسر أو نفق يربط بين مصر والسعودية عبر البحر الأحمر.

وقال مرسي خلال لقائه مع مجلس رجال الأعمال المصري السعودي في الرياض قبيل عقد القمة التنموية العربية «ياريت يتقدم رجال أعمال سعوديون لتمويل هذا المشروع ويتعاونون مع نظرائهم المصريين في إقامته».

وتجاوب رجل الأعمال السعودي يحيى بن لادن عضو مجلس الأعمال المصري السعودي عن مجموعة بن لادن مع دعوة الرئيس مرسي، معربا عن استعداد المجموعة لتمويل وإقامة مشروع الجسر بالتعاون مع شركة المقاولين العرب المصرية.

وأشار بن لادن إلى أن المشروع يحتاج إلى إرادة سياسية، وموافقة من خادم الحرمين الشريفين والرئيس مرسي.

أهم المعوقات عدم توفر البيئة التمكينية و ميزانية مالية للمشروع

الحكومة الإلكترونية ثورة تكنولوجية هل ستنجح في اليمن؟!!

الحكومة الالكترونية إحدى الثورات التكنولوجية الهائلة التي تسهم اليوم بشكل كبير في تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لدعم عمليات التحول أو التغيير في العمل الحكومي وأدائه، وتعتبر العملية ليست مجرد شراء أنظمة وأجهزة حاسوب وبرامج وتطبيقات أو بناء مواقع للمعلومات بل عملية تحول في العلاقة بين الحكومة والجماهير، ومن أهم مزاياه تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف، لتوفير مناخ مشجع للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والإجراءات، و رفع كفاءة الجهاز الحكومي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين على شبكة الانترنت.

> عرض / أمل حزام المذحجي

إتاحة المعلومات بصورة متكافئة

وتسهم الحكومة الالكترونية في التخلص من بعض صور الفساد وسوء الإدارة، وتحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكل المؤسسات والمواطنين، والترويج للخطط المستقبلية ومشروعاتها التنموية المطلوبة، وسد الفجوة الرقمية عن طريق استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، وتحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع، و تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي، ودعم تقنية المعلومات والاتصالات للأعمال التطوعية ومراكز الأمن والمحاكم، و خلق حكومة منفتحة بشكل أفضل مثل معدل الشكاوى والمعاملات القديمة، و انخفاض الحاجة إلى تقديم نفس البيانات لتلقي خدمات متعددة، و الدقة في إدخال البيانات، و زيادة تحصيل الضرائب والرسوم في الإيرادات وجعل التهرب منها صعبا.

تسويق المنتجات والخدمات عالمياً

وإضافة إلى تقليل استعمال المواصلات والطرق والضغط المروري و الكهرباء والوقود، وتوفير خدمات جديدة مثل التجارة الالكترونية، و الصحة الالكترونية، والتطبيب عن بعد، والتعليم الالكتروني، و تعزيز قدرة المجتمع في التطور نحو اقتصاد المستقبل، و تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة و تبادل المعلومات التي تعد الوسيلة الملائمة لتحقيق الانتقال إلى التمحور حول احتياجات المواطن، و تسويق المنتجات والخدمات عالمياً، و تخفيف الاعباء على بعض الموظفين والاستفادة منهم في مجالات أخرى، و إتاحة الفرصة لعموم الموظفين والمقيمين للاتصال بالجهات ذات العلاقة خارج أوقات الدوام الرسمي، وإتاحة الفرصة لأبناء الوطن المنبعثين لمراسلة الجهات المشرفة عليهم داخل الوطن، وتقليل الاعتماد على العمل الورقي.

تنسيق القبول في الجامعات

ومن ضمن الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية المباشرة للجمهور استلام طلبات الرخص والشهادات ودفع الضرائب وتسجيل العقارات و دفع المخالفات المرورية والغرامات والفواتير البريدية والكهرباء وتوفير النماذج الالكترونية واستطلاع الرأي العام بشكل آلي، ومعلومات الوظائف الشاغرة، و توفير البيانات الإحصائية، و استخراج قيد رسمي عن الميلاد و الشهادات الصحية، و تنسيق القبول في الجامعات، و متابعة الإقرار الضريبي، و تجديد رخص السيارات والمحلات، و المعاملات التجارية، و الاستعلام عن المعاملات وعن حركة القضايا، و أدلة الكترونية شاملة لجميع الجهات والمؤسسات الحكومية وغيرها، و خدمة الاستعلام والشكاوى، خدمات التعرفة الجمركية.

أنشاء الموقع الرئيسي للحكومة

ومن خلال خلفية تاريخية للتجربة اليمنية في مجال الحكومة اليمنية اقر مجلس الوزراء رقم (150) لعام 2002م بشأن البرنامج الوطني وتشكيل اللجنة الوطنية العليا ولجنة تسيير المشروع، وتبعه قرار مجلس الوزراء رقم (290) لعام 2004م بشأن تفعيل البرنامج الوطني لتقنية المعلومات، و قرار (332) لعام 2008م من مجلس الوزراء بشأن الموافقة على إنشاء الموقع الرئيسي للحكومة على شبكة الانترنت ووضع المتطلبات الأساسية والمهام لذلك، وقرار رقم (292) لعام 2009م بشأن مشروع البوابة الالكترونية للحكومة والتهيئة للحكومة الالكترونية، و قرار مجلس الوزراء برقم (201) بشأن إعادة تشكيل اللجنة الإشرافية لمشروع البوابة الالكترونية للحكومة والتهيئة للحكومة الالكترونية، ويأتي المشروع نتيجة لتوجهات الحكومة نحو توفير وإتاحة المعلومات عن جميع المرافق والجهات والأنشطة المتعلقة بالحكومة بصورة موحدة ومنظمة، من اجل تقديم خدمات المعلومات الخاصة بالحكومة وجميع الجهات التابعة لها الكترونياً وتتحدد الأهداف بإنشاء قنوات اتصال إضافية تربط المواطنين والشركات من جهة والحكومة من جهة أخرى، وتأكيد وإظهار الشفافية في عمل الحكومة، و العمل على توفير المعلومات للمواطنين داخل وخارج اليمن، و التقليل من حاجة المواطن لزيارة عدة وزارات ودوائر حكومية، و تسويق اليمن عالمياً مع اجتذاب الاستثمارات والسياحة، و العمل على توفير وتحديث المعلومات وإتاحتها أولا بأول، وقياس مستوى الاستعداد للتحول الالكتروني و جاهزية تقنية المعلومات، و تهيئة البيئة الحافزة للحكومة الالكترونية.

إعداد وتجهيز بوابة إلكترونية

وهنا يأتي دور التهيئة للحكومة الالكترونية من خلال إعداد وتجهيز بوابة الكترونية بتصميم وبنية تحتية بكفاءة وأداء عال ، و محتوى الكتروني حكومي متكامل، وثيقة تقييم واقع تقنية المعلومات في الدولة، وثيقة متطلبات تطوير واقع تقنية المعلومات في الدولة ومتطلبات التهيئة للحكومة الالكترونية، وحصر وتقييم الخدمات الحكومية وتحديد أولوياتها و ترتيبها، وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات، و إستراتيجية الحكومة الالكترونية والمشاريع التنفيذية لها، و نتائج وتوصيات ورشة العمل الوطنية، و نتائج وتوصيات ورشة العمل الإقليمية.

تجهيز بوابة إلكترونية بتصميم وبنية تحتية بكفاءة وأداء عال ومحتوى إلكتروني حكومي متكامل

ضرورة إيجاد إطار وهيكل تنظيمي للمشروع

وتؤكد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات حسب عدد من الدراسات، ان الوضع الراهن لمشروع الحكومة الالكترونية في اليمن، يتضمن محور خطة سابقة لم يتم تطبيقها وتتطلب تحديث وإعادة صياغة وفق المعطيات الراهنة والتوجهات الحالية والمستقبلية، و لكن لا يوجد اطار وهيكل تنظيمي للمشروع، كما لا يوجد لائحة تنظيمية وأنظمة وأدلة عمل، و عدم توفر البيئة ألتمكينية اللازمة للمشروع (فريق عمل متكامل، المقر، وبيئة العمل، و الموظفين الإداريين الأساسيين والمكاتب والأجهزة اللازمة لإدارة المشروع)، و عدم توفر أي ميزانية مالية سواء تشغيلية او استثمارية للمشروع رغم القرارات السابقة بشأن توفيرها، و عدم توفر عدد من بروتوكولات الشراكة والتعاون المشترك مع عدد من الدول في مجال المعلوماتية والاتصالات ولم يتم تفعيلها والاتفاق على برامج تنفيذية لها، و عدم وجود أي حصر للخدمات الحكومية، و عدم وجود استراتيجية عامة واضحة ومعتمدة لبرنامج الحكومة الالكترونية في بلادنا، و عدم وجود البيئة اللازمة من التشريعات السيبرانية المتعلقة بالحكومة الالكترونية، وعدم توفر مؤشرات واحصائيات، ولا تتوفر المهارات المعلوماتية، و عدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة لتطبيقات الحكومة الالكترونية و توجيه وتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية وقيادة التغيير، ومستوى متدن للوعي والثقافة المعلوماتية في قطاعات الحكومة، ولذا تتطلب عوامل النجاح توفر الارادة السياسية، و المشاركة بالمعلومات، ونشر الوعي والترويج، و اعادة هندسة الإجراءات، و تحديد المتطلبات، و بناء القدرات، و ادارة التغيير، وتوفير القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع اعمال الحكومة بما يتواءم مع نظم وتطبيقات الحكومة الالكترونية.

كلمات

› أمل حزام المذحجي

هل تسهم الموازنة العامة للدولة في تفعيل دور المرأة اليمنية ؟

إدماج النوع الاجتماعي في التنمية يعتمد أساسا على إعداد الخطط والاستراتيجيات العامة والقطاعية والبرامج و المشاريع التنموية وكيفية تخصيص الموارد وإعداد الموازنات في دورة الموازنات العامة للدولة. ومن خلال قراءاتي لدورة الموازنة العامة للدولة لعام 2007م حول أهمية وطبيعية الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي وجدت أن دولتنا تسعى للتخلص من أسباب التخلف الاقتصادي و الاجتماعي من خلال إحداث تغييرات هيكلية في كافة جوانب الاقتصاد القومي وادماج النوع الاجتماعي في التنمية والقيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والعمل على إشباع الحاجات الإنسانية للرجال والنساء من خلال قيامهم بالدور الاستراتيجي في عملية التنمية.

وعلى صعيد التنمية الشاملة نجد أن هناك انعكاسات ايجابية على مكانة المرأة وتوجيهها نحو تمكينها سياسياً واقتصادياً وقانونياً من اجل تحقيق المساواة للمرأة و أزلة إشكال التمييز بحقها في التشريعات والقوانين اليمنية و جعلها تستطيع ممارسة مواطنتها وتفعيل دورها في عملية التنمية وتهيئة البيئة التشريعية وتغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها.

ونرى أن السبب الرئيسي اليوم في تدني مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلادنا هو غياب دور الدولة الحقيقي لدعمها من خلال التنظيم الأمثل لعدد من البرامج التدريبية المهنية لمساعدتها في الحصول على عمل، وتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء في القوى العاملة مع الاهتمام بالنمو وإيجاد فرص عمل لها أيضا في القطاعات الاستثمارية، والتنسيق مع الصناديق مثل الصندوق الاجتماعي، وصندوق الأسر المنتجة، وغيرها من البرامج القائمة والتي تقدم تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن لابد من تخصيص نسبة لا تقل عن 25 % للمرأة من تلك المشروعات وزيادتها حسب الطلب والاحتياج، والتنسيق مع وزارة الفني والتدريب المهني، ومع المنظمات غير الحكومية منها اتحاد نساء اليمن، واللجنة الوطنية للمرأة لاستغلال قدرة المرأة داخل المجتمع والاستفادة حتى من ربات البيوت.

والاهم يأتي على عاتق الحكومة حيث لا بد من زيادة حجم المشاركة الفاعلة للنساء من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن 25 % من الوظائف الجديدة العامة سنوياً في الموازنة العامة للدولة بما في ذلك موازنات السلطة المحلية وموازنات القطاعات الاقتصادية العامة المختلفة والموازنات الملحقة والمستقلة و موازنات الخطة الخماسية لعام 2012 – 2013م دون حصر المرأة في وظائف مقصورة مثل المدرسات والقابلات.....الخ والاهتمام بالتنسيق مع الجهات المختصة وذات العلاقة بالمرأة لتكون جهة رسمية يمكن التخاطب معها والتنسيق معها خاصة ضرورة التوقيع على اتفاقيات مع عدد من الوزراء من أهمهم وزير الخدمة المدنية وتنفيذها بآليات عمل منظمة على مستوى المحافظات والأرياف والمناطق النائية ويكون ذلك من خلال مراحل دورة الموازنة العامة للدولة مع توفير نظام معلومات واضح يضمن الشفافية والنزاهة وشبكة اتصالات.

ومن هنا نستطيع القول أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي يمكن الاعتماد عليها وتنفيذها على ارض الواقع لصالح الارتقاء بالمرأة وإدماجها على المستويات كلها وإعطاؤها فرص عمل ومناصب للمشاركة الفاعلة في تحقيق إدماجها النوع الاجتماعي في التنمية.

قال إن مكافحة الفساد تسعى لتشخيص المشكلة

«نزاهة»: الفساد يكبد الاقتصاد العربي (300) مليار دولار

قدر عبد الرحمن العجلان مساعد نائب الرئيس لمتابعة الأنظمة والمخالفات في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» بالسعودية حجم خسائر الاقتصاد العربي بسبب أعمال الفساد بـ 300 مليار دولار وهي جزء من خسائر عالمية وصلت إلى تريليون دولار معتبراً أن دور الهيئة الوطنية الرئيس هو تحقيق الشفافية بين الشركات والمؤسسات.

وقال على هامش ندوة متخصصة استضافتها غرفة الشرقية أمس إن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تسعى لتشخيص مشكلة الفساد من خلال تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة وتشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدارية ورصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة، وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها ومدى انتشارها، وإتاحة هذه المعلومات للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في المجال نفسه.

وتابع العجلان في تصريحاته التي نشرتها صحيفة الاقتصادية السعودية، أن السعودية ذات تجربة طويلة لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة وقد أصدرت طوال تاريخها 40 نظاما لتحقيق النزاهة ومكافحة الفساد، واستمر أداء السعودية في هذه المكافحة، وتضاعف مع انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وذلك انطلاقا من كون الفساد معيقا للتنمية وهو خلاف العدالة.

وأشار إلى أن الدول التي تتميز بمستوى عال من النزاهة تجدها ذات ميزات اقتصادية عالية، رغم أن ثرواتها لا يمكن أن تقارن بدول أخرى يتحكم في أصولها الفساد، مضيفا أن الفساد كفيل بتحقيق تراجع اقتصادي واضح حتى لو كانت الدولة ذات ثروات طائلة.

من جانبه، قال محمد دخيل الله السلمي المشرف على المركز الوطني للمنشآت العائلية في مجلس الغرف السعودية إن الفساد ظاهرة إنسانية موجودة في كل المجتمعات، فهو مقابل الصلاح، ويعرّف بأنه الخروج عن السلوك الصحيح، وإساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل كسب خاص، ويتجلى في عدة مظاهر كالرشوة والغش التجاري، والهدايا والمحاباة وقدر حجم الفساد عالميا بنحو 1300 مليار دولار، وهو يمثل 4 في المائة من الناتج المحلي العالمي، و12 في المائة من التجارة العالمية.

وأضاف خلال الندوة التي حضرها عبدالرحمن بن عبدالله الوابل أمين عام الغرفة وأدارها سعود المشاري مساعد الأمين العام للشؤون القانونية في مجلس الغرف السعودية أن الفساد يأتي لعدة أسباب منها ما هو اجتماعي مثل سوء التربية وضعف الوازع الديني، ومنها ما هو إداري من تعقيد الإجراءات وعدم وجود الرقابة الكاملة ومنها ما هو اقتصادي مثل ضعف الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة، وقد يكون هذا الفساد سياسيا وإداريا وأخلاقيا وماليا.

وقال إن آثار الفساد عديدة منها أنه يشكل بيئة طاردة للاستثمار وقد يعطل عجلة التنمية، ويزود الأسواق بسلع ذات جودة رديئة، أو يؤدي إلى ندرة سلع أخرى، فيسهم في رفع الأسعار كما قد يسهم في زيادة الفقر وسحق الطبقة المتوسطة، ونقص فرص العمل، ومنع الفرص أمام الفئات الأكثر كفاءة، مشيرا إلى أن من الآثار السلبية الاقتصادية في سوق السعودية والناجمة عن ظاهرة الفساد هي التستر التجاري، والتوظيف الوهمي والعمالة السائبة وانتشار السلع المقلدة.

وذكر أن القطاع الخاص يتحمل جزءا من المسؤولية، فمن ناحية يتعرض إلى حالات من الفساد، بالتالي فإنه معني بمكافحة هذه الظاهرة، لأن وجود حالة فساد في منشأة خاصة كفيل بتشويه سمعتها وخروجها من السوق، بالتالي لا بد من بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية لمكافحة هذه الظاهرة، والقيام بحملات توعية وبرامج تدريبية وتعليمية لرصد الظاهرة وتبيان معالمها وأخطارها.

ودعا إلى إنشاء مركز وطني لتفعيل دور قطاع الأعمال لمكافحة الفساد، ووضع حوافز للمؤسسات المقاومة والمكافحة للفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد بالتعاون بين الجهات الحكومية المعنية ومجلس الغرف.